الدرس رقم (2):

التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية:

مقدمة:

لقد شكل الإنسان محور التعريفات المقدمة بشأن التنمية المستدامة، حيث تتضمن تنمية بشرية قائمة على تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعميم والرفاهية الاجتماعية، وقد أشار تقرير اللجنة العالمية لتنمية والبيئة "**برونتالند**" إلى أن "التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر من دون النيل من قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"، كما أن عبارة تنمية مستدامة تعني نمطا من التنمية التي تفرط في استثمار مصادر الثروات الطبيعية، التي ترتكز عمليا على هذه التنمية، كما أن التنمية تعمل على تجديد الموارد والثروات واعادة التصنيع بشكل يضمن بيئة نظيفة وصالحة لحياة الأجيال الحاضرة والقادمة.

تعد التنمية المستدامة، الضابط الرئيسي للسياسات الاقتصادية التي وصلت إليها العولمة النيوليبرالية، في تعاملها مع البيئة والثروات الطبيعية على نحو بدأ يبدد شعور الإنسان بالأمان والاستقرار، بعدما كان يعتقد أن الأرض هي مصدر للثروات، وقد أكدت تقارير الخبراء في اللجنة الدولية لتغير المناخ، بما لا يسمح بالشك، أن أنشطة الإنسان هي المسؤولة عما وصل مستقبل البشرية برمته من أخطار، وتتطلب التنمية المستدامة تحسين ظروف المعيشة لجميع سكان العالم من دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة كوكب الأرض عمى التحمل، وفي حين أن التنمية المستدامة قد تستلزم إجراءات مختلفة في كل منطقة من مناطق

العالم، فإن الجهود الرامية إلى بناء نمط حياة مستدام حقا تتطلب التكامل بين الإجراءات المتخذة في ثلاثة مجالات رئيسة:

أولا: النمو الاقتصادي والعدالة: إن النظم الاقتصادية العالمية القائمة حاليا بما بينيا من ترابط، تستمزم اً نيج متكامال لتييئة النمو المسؤول الطويل أألمد، مع ضمان عدم تخمف أكٍ دولة أو مجتمع

ثانيا/ حفض الموارد الطبيعية والبيئية من أجل الأجيال القادمة: من خلال إيجاد حلول قابلة للاستمرار اقتصاديا للحد من استهلاك الموارد، وايقاف التلوث، وحفع المصادر الطبيعية.

ثالثا/ التنمية الاجتماعية، حيث أن جميع شعوب العالم بحاجة إلى العمل والغذاء والتعميم والطاقة والرعاية الصحية والماء، وعند العناية بيذه الاحتياجات، عمى المجتمع العالمي أن يكفل أيضا احترام النسيج الثركٍ الذكٍ يمثمو التنوع الثقافي والاجتماعي، واحترام حقوق العمال، وتمكين جميع أعضاء المجتمع من أداء دور مهم في تقرير مستقبميم. وعميو.

1/مفهوم التنمية المستدامة وخصائصها:

أ/مفهوم التنمية المستدامة:

لقد ظهر مصطلح التنمية المستدامة وأخذ اهتماما كبيرا بعد ظهور تقرير لجنة **برودتلاند Brudtland**الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987 ، حيث تمت صياغة تعريف للتنمية المستدامة على أنها:" **التنمية التي تلبي الاحتجاجات الحالية الراهنة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتهم**"، وقد اتفق العديد من دول العالم بمناسبة انعقاد مؤتمر الأرض سنة 1992 في مدينة **ريودي جانيرو** البرازيلية على تعريف التنمية المستدامة بأنها:" تنمية توفق بين التنمية البيئة والاقتصادية والاجتماعية فتنشأ دائرة صالحة بين هذه الأقطاب الثلاثة، الاقتصادية، الاجتماعية، البيئة، فهي التنمية التي تحترم الموارد الطبيعة والنظم البيئة وتدعم الحياة على الأرض وتضمن الناحية الاقتصادية دون اهمال الهدف الاجتماعي الذي يتجلى في مكافحة الفقر والبطالة وعدم المساواة والبحث عن العدالة.

وقد اختلفت تعاريف التنمية المستدامة بعدها باختلاف الزاوية التي ينظر منها اليها :فمن **الناحية الاقتصادية** تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض استهلاك الطاقة والموارد، أما بالنسبة للدول النامية فهي تعني توظيف الموارد من أجل الحد من الفقر وتحسين الإطار المعيشي للفرد.

أما من **الناحية الاجتماعية** فإن التنمية المستدامة تعني السعي إلى تحقيق استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعلمية.

وبخصوص **الجانب البيئي** فتعني حماية الموارد الطبيعة والاستخدام الأمثل والعقلاني للأراضي الزراعية والموارد المائية.

وأما على **الصعيد التكنولوجي** فتعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة.

ومن خلال ما سبق، يمكن القول أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة المستقبل والأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم مع مراعاة الأبعاد البيئة والاجتماعية والاقتصادية.

ب/- خصائص التنمية المستدامة:

تتميز التنمية المستدامة بجملة من الخصائص يمكن تلخيصها في الآتي :

- هي تنمية يعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، ويتم التخطط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن من خلالها التنبؤ بالمتغيرات.

- هي تنمية تراعى تلبية الاحتياجات القادمة في الموارد الطبيعة للمجال الحدودي لكوكب الأرض.

–هي تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسن نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية.

– هي تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعة سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء، والماء مثلا، أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات مثلا، لذلك فهي تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعة في المحيط الحيوي، كما تشترط أيضا

الحفاظ على العمليات الدورية الصغرى، والكبرى في المحيط الحيوي، والتي يتم عن طريقها انتقال الموارد والعناصر بما يضمن استمرار الحياة.

–هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد، اتجاهات الاستثمارات والاختبار التكنولوجي، ويجعلها تعمل جميعها بانسجام داخل المنظومة البيئة بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة .

ج/ أهداف ومبادئ التنمية المستدامة:

تهدف التنمية المستدامة إلى تحسين معيشة الفرد، كما أنها تقوم على مجموعة من المبادئ، ويتم قياس الوضع القائم للتنمية المستدامة في أي دولة بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئة والمؤسسة، حيث تعد هذه المؤشرات دلالة على مدى نجاح الدول في تحقيق التنمية المستدامة، وتمكن بالتالي أصحاب القرار في هذه الدول بتحليل وتقييم سياساتهم الاقتصادية والبيئة ومراجعتها لتحسين أداءهم على مستوى التنمية المستدامة.

أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة من خلال الياتها ومحتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن تلخيصها في الآتي:

–تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان، حيث تسعى التنمية المستدامة إلى تحسين نوعية حياة السكان وهذا من خلال الاهتمام بمقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والتهيئة العمرانية.

–احترام البيئة الطبيعة، من خلال توطيد العلاقة بين البيئة ونشاطات السكان لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

– تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئة القائمة عن طريق تنمية احساسهم بالمسؤولية اتجاهاتهم وتشجعهم على المشاركة الفعالة في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستدامة وإيجاد الحلول المناسبة لها.

– تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد على اعتبار أن الموارد الطبيعة موارد محدودة وتتناقص عبر الزمن، لذا تعمل التنمية المستدامة على عدم استنزافها أو تدميرها بل تعمل على استخدامها بشكل عقلاني.

– ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع، حيث تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في

المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافها المنشودة، دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وآثار بيئية سالبة.

– إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع، وذلك بإتباع أساليب تلائم إمكانياتهم وتسمح بتحقق التوازن الذي بواسطتها يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئة.

-تحقيق نمو اقتصادي تقني، بحيث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعة والبيئة، وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر، لتصل في النهاية إلى تحقيق المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة، ويمكن القول أن الهدف الأساسي للتنمية المستدامة هو تحقيق الإنصاف داخل الجيل الحالي من خلال تحقيق العدالة والمساواة، و بين الأجيال الحالية والمستقبلة، كما تراعي حماية البيئة رغبة في التقليل من الأزمات والمشاكل البيئة العالمية وتسعى أيضا إلى العمل على استخدام تكنولوجيات أنظف تعمل على محاربة التلوث وحماية البيئة .

مبادئ التنمية المستدامة:

أدت العلاقة الأساسية بين النمو الاقتصادي من جهة والبيئة من جهة أخرى إلى تحديد المبادئ التي قام عليها مفهوم التنمية المستدامة والمتمثلة في الآتي :

–استخدام أسلوب النظم أو المنظومات في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة.

–المشاركة الشعبية في إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية المحلية.

– مبدأ التوظيف الأمثل الديناميكي للموارد الاقتصادية.

–مبدأ استطالة عمر الموارد الاقتصادية، والتخطيط الاستراتيجي لهذه الموارد.

– مبدأ التوازن البيئي والتنوع البيولوجي.

– مبدأ التوفيق بين حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية.

– مبدأ القدرة على البقاء والتنافسية.

– مبدأ الحفاظ على سمات وخصائص الطبيعة، وكذلك تحديد وتطوير هياكل الإنتاج والاستثمار والاستهلاك.

أبعاد التنمية المستدامة:

يذكر الكثير من الباحتين أن التنمية المستدامة هي تنمية ثلاثة أبعاد مترابطة ومتداخلة في إطار تفاعل سيتم بالضبط والترشيد للموارد، وهي الأبعاد البيئة والاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن بعد رابع مهم وهو البعد المؤسسي .

أ/البعد البيئي: وهو الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعة، وعامل الاستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة، لذلك ينبغي وضع الطرائق المنهجية أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السلبية واستنزاف المياه وقطع الغابات...إلخ، أي وضع إدارة علمية للمصادر الطبيعية.

البعد الاجتماعي: وهو حق الإنسان الطبيعي في العيش في ببيئة نظيفة وسليمة يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفالة الحق في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات البيئة والاجتماعية، وتتمثل التزامات التنمية الاجتماعية بما يلي :

– القضاء عمى الفقر.

– دعم العمالة الكاملة باعتبارها أحد الأهداف الأساسية لسياسة العامة .

– تشجيع التكامل الاجتماعي القائم عمى تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتيها.

– تحقيق المساواة والإنصاف بين المرأة والرجل.

– الإسراع بخطى التنمية في إفريقيا والبدان الأقل نموا

–كفالة إدراج أهداف التنمية الاجتماعية.

– تهيئة "بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية تمكن السكان من تحقيق التنمية الاجتماعية.

-تمكين الجميع عمى قدم المساواة من الحصول عمى التعميم والرعاية الصحية الأولية .تعزيز التعاون من أجل التنمية الاجتماعية عن طريق الأمم المتحدة

البعد الاقتصادي: وهو أخذ المنظور الاقتصادي بعيد المدى لحل المشكلات من أجل توفير الجهد والمال والموارد، باعتبار أن البيئة هي كيان اقتصادي متكامل وقاعدة للتنمية وأي تلوث لها واستنزاف لمواردها يؤدي في النهاية إلى إضعاف فرص التنمية المستقبلة لها ، ويتفق أغلبية الاقتصاديين على أن النمو هو زيادة في السكان أو في الثروات المتاحة أو في أي مؤشر آخر وعلى نحو طبيعي ومن دون فعل أو تأثيرات مسبقة، بينما تشمل التنمية لدى جميع الاقتصاديين النمو وتتضمن وتمس الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات وبالتالي فإن

كال من التنمية والنمو الاقتصادي يتضمن الزيادة في الناتج القومي أو زيادة العناصر المستخدمة وزيادة كفاءتيها الإنتاجية، فالتنمية تتضمن، بالإضافة إلى زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءة هذه العناصر، إجراء تغييرات جذرية في تنظيمات الإنتاج وفنونها، وغالبا ما يكون أيضا في هيكل الناتج وفي توزيع عناصر الإنتاج بين قطاعات الاقتصاد المختلفة .

وتعرف التنمية الاقتصادية بوجه عام على أنها:" **العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل، مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي، وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، وتحسين في نوعية الحياة وتغير في كمية الإنتاج**"، ووفق هذا التعريف، فإن التنمية تحتوي على عدد من العناصر أهمها:

* الشمولية، فالتنمية تغير شامل ينطوي ليس على العامل الاقتصادي فقط، والسياسي والاجتماعي

*حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي فترة طويلة من الزمن، وهذا يوحي بأن التنمية عملية طويلة الاجل .

* حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة والتخفيف من ظاهرة الفقر .

* ضرورة التحسن في نوعية السلع والخدمات المقدمة لأفراد، والجدير بالذكر أن لقضية التنمية الاقتصادية بعد مجتمعي على مستوى العالم المتقدم أو النامي.

* زيادة معدلات النمو في الدخل القومي الحقيقي، أكِ الحد من البطالة والارتقاء بالمواطن وتحقيق آماله في حياة كريمة وفق معايير صحية وتعميمية واجتماعية وكل ما يجعل منو إنسانا صالحا مساهما في تقدم وطنه.

البعد البيئي: تضمن بدايات لفكرة التنمية المستدامة، بمعنى التنمية التي تحافظ على العمليات البيئية العامة في نظم الإنتاج المتجدد، أي التي تهييئ البيئية في الزراعة والمراعي والمصايد والغابات، وعموما، تتأثر معدلات التنمية المستدامة بمجموعة من العوامل هي كالتالي:

*مساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية.

*الكمية المستخدمة من المبيدات والمخصبات الزراعية.

*مساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية.

* نسبة الأراضي المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية.

* نصيب الفرد من المياه العذبة.

* نسبة تلوث الهواء المحيط بالمناطق الحضرية

* مدى كفاءة نظم الإدارة البيئية إن تطبيق نظام إدارة بيئية فعّال **(System Management Environmental Sufficient)** يعمل عمى الحد من التلوث البيئي بالمصانع والوحدات الإنتاجية والمرافق والوحدات الخدمية. ويعمل أيضا عمى واعادة تدوير الجزء الذكِ ال زيادة حجم الإنتاج نتيجة انخفاض حجم المخلفات الدوائية والصلبة والسائلة، ويتم التخلص منها عن طريق أساليب الحد من عناصر التلوث البيئي المختلفة، ويقوم نظام الإدارة البيئية على إعداد سياسة بيئية تهدف إلى تعديل نظام التعامل مع الخامات والموارد الطبيعية، وهذه السياسة تؤدي إلى الحد من استخدام الموارد لتخفيض حجم الملوثات الضارة، أو الاستبدال أنواع معينة من المواد والطاقة بأنواع أخرى، واستخدام المواد والخامات والطاقة في تصنيع المنتوجات الأكثر ارتباطا بأهداف التنمية المستدامة.

4/البعد المؤسسي: ويتمثل في الإدارات والمؤسسات القادرة على تطبيق استراتيجيات مخطط التنمية المستدامة عبر برامج مستدامة يطبقها أفراد ومؤسسات مؤهلة وعبرها ترسم وتطبق سياساتها التنموية الاجتماعية والاقتصادية والبيئة، لذلك فإن رفع مستوى ونوعية حياة الأفراد وتأمين حقوقهم الإنسانية وتوفير الإطار الصالح لإلزامهم بواجباتهم اتجاه المجتمع والدولة، تتوقف جميعها على مدى نجاح مؤسساتها ادارتها في أداء وظائفها ومهامها، وتتمثل المؤشرات المؤسسية في الآتي :

* تطبيق الاتفاقات العالمية المصادق عليها

*عدد مستخدمي الانترنت لكل 1000 مواطن؛

* عدد خطوط الهاتف لكل 1000 مواطن؛

* عدد أجهزة الحواسب لكل 1000 مواطن؛

* نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتنمية من إجمالي الناتج المحلي.

*الخسائر البشرية والاقتصادية بسبب الكوارث الطبيعية

التنمية المستدامة في الجزائر الواقع والتحديات:

ساعد ظهور مفهوم التنمية المستدامة في ضمان تحقيق التنمية الاقتصادية بمفهومها التقليدي وفي نفس الوقت ضمان العدالة وحماية البيئة، فمكنت التنمية المستدامة بذلك من إشراك ثلاثة مجالات وهي الاقتصاد والمجتمع والبيئة، لقد سارت العديد من الدول في ركب التنمية المستدامة ومنها الجزائر التي قامت بعدة محاولات للإصلاح لاسيما في السنوات العشرة الأخيرة والتي كانت تهدف في مجملها إلى رفع مستوى المعيشة للفرد الجزائري وخلق استقرار اقتصادي وتحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري، وبالتالي: **فما هو واقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي المتبعة وما هي التحديات التي تواجهها ؟**

أ/واقع التنمية المستدامة في الجزائر:

لتبيان مجهودات الجزائر في مجال التنمية سيتم توضيح برنامج الانعاش الاقتصادي للفترة 2001–2005، ثم البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي للفترة 2005–2009 ، إضافة إلى البرنامج الخماسي 2010–2014 ، وهذا من خلال الاعتماد على أهم مؤشرات قياس التنمية المستدامة سالفة الذكر.

ب/برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001–2004: لقد كان محور هذا البرنامج النشاطات الموجهة لدعم المؤسسات الإنتاجية ودعم الأنشطة الزراعية وتحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية، ويمكن استعراض محتوى البرنامج كما يلي:

الفلاحة: يندرج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ويتمحور حول:

*تكثيف الانتاج الفلاحي خاصة المواد واسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الزراعية.

* إعادة تحويل أنظمة الانتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف والتصحر.

*حماية الأحواض والمصبات وتوسيع مناصب الشغل في الريف.

* حماية النظام البيئي الرعوي وتحسين العرض من العلف.

* مكافحة الفقر والتهميش ومعالجة ديون الفلاحين، وقد تم تخصيص مبلغ يفوق 65 مليار دينار جزائري لاحتواء هذا البرنامج.

الصيد والموارد المائية: لم يحض هذا القطاع بالعناية اللازمة رغم طول الشريط الساحلي الجزائري الذي يفوق 1200 كلم مطلة على البحر، حيث خصص مبلغ يقارب 10 مليار دينار جزائري والذي كان يهدف أساسا إلى:

*إنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد وتربية المائيات

* دعم نشاطات المتعاملين وإدخال تحفيزات جبائيه وجمركية تضمنها قانون المالية لسنة 2001.

-*معالجة ديون المهنيين المتعاقدين المستفيدين من المشاريع والتي قدرت بـ 2.0 مليار دينار جزائري.

التنمية المحلية: لقد كان الهدف من تحقيق تنمية محلية هو الاستجابة لحاجيات المواطنين وتحسين نوعية الإطار المعيشي، حيث خصص لهذا البرنامج مبلغ قارب 115 مليار دينار، وقد تضمن البرنامج على الخصوص ما يلي:

*إنجاز مشاريع البنى التحتية المرتبطة بالطرق والمياه والاتصالات.

* إنجاز مشاريع تنموية على صعيد المجموعات الإقليمية.

التشغيل والحماية الاجتماعية: سمح هذا البرنامج بتجسيد 700.000 منصب شغل دائم، كما تم تخصيص أزيد من 500 حافلة نقل مدرسي للبلديات المحرومة، إضافة إلى إصدار تشريعات ترمي إلى تأطر سوق العمل.

تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي: من أجل التهيئة العمرانية وإعادة إحياء الفضاءات الريفية والهضاب العليا والواحات ومن أجل تحسبن إطار معيشة سكان المناطق الحضرية التي تتميز بالفقر والعزلة، والذي تتوزع بين البنى التحتية للموارد المائية والسكك الحديدية والأشغال العمومية وحماية الفضاءات الساحلية ومناطق الهضاب العليا.

تنمية الموارد البشرية: خصصت لقطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي والصحة والرياضة والثقافة

ج/البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي في الفترة 2005-2009: لقد كان تركيز الحكومة في هذا البرنامج هو مواصلة الجهود لإعادة بناء الاقتصاد الوطني والانفتاح على الاقتصاد العالمي. ومن أهم المحاور التي لاقت اهتمام كبير من هذا البرنامج ما يلي:

*** تحسين إطار الاستثمار وترقية:** من خلال التحضير للشراكة الفعلية مع الاتحاد الأوربي والانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، حيث تجسد ذلك في مراجعة قانون الاستثمارات وتفعيل دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ولجان مساعدة مشاريع الاستثمار والانطلاق الفعلي لما يعرف بـ' **الشباك الوحيد**' لصالح المستثمر للقضاء على الجانب البيروقراطية.

*** تسوية مسألة العقار:** حيث تم استكمال عملية مسح الأراضي على المستوى الوطني واستكمال مخططات التهيئة العمرانية عبر الوطن، وذلك بغرض زيادة العرض من الأراضي المخصصة للاستثمار، وكذا وضع التشريعات اللازمة التي تؤسس لنظام الامتياز في مجال العقار الفلاحي.

*** مكافحة الاقتصاد غير الرسمي:** من أجل تطوير الاستثمار دأبت الحكومة على وضع القوانين اللازمة لمكافحة الاقتصاد غير الرسمي الذي أصبح معرقلا للاستثمار .

***عصرنة المنظومة المالية:** من أجل مسايرة الإصلاحات الاقتصادية فانه كان لزاما عصرنة النظام المصرفي والذي يهدف في الأساس إلى ما يلي:

-تحسين إدارة البنوك وشركات التأمين واستكمال عصرنة أدوات وأنظمة الدفع.

-تعزيز سوق رؤوس الأموال وتطوير القطاع المالي من خلال إقامة صندوق القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصناديق الاستثمارات الأخرى.

-تحسين أداء الموارد البشرية في القطاع المالي وإنعاش البورصة وتطويرها.

***تثمين الثروات الوطنية وتطويرها:** وذلك من خلال القيام باستكمال الترتيبات التنظيمية والتشريعية لجلب الاستثمار الوطني الخاص وكذا المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو القيام بإبرام عقود شراكة في قطاعات المحروقات والطاقة والمناجم وأنشطة إنتاج الطاقات المتجددة.

***النهوض بقطاع السياحة والصناعات التقليدية الصيد البحري:** باعتبار أن هذه القطاعات تساهم بشكل كبير في استحداث مناصب شغل فإن الحكومة قامت بعدة تدابير للنهوض بهذا القطاع تمثلت في الآتي :

-تحسين جودة الخدمات وإدارة الحظيرة الفندقية ضمن الشبكات الدولية للسياحة.

-تشجيع الاستثمار في الفندقة من أجل تأهيل القدرات والمواقع والمسالك السياحية الوطنية على مستوى الشواطئ والصحراء والسياحية الحموية

- ترقية وتأطير وكالات الأسفار السياحية بما يساهم في ترقية المنتوج السياحي الوطني في الخارج.

-تنمية الصناعات التقليدية التي تشمل العديد من آليات التأطير والدعم من أجل مصاحبة الانطلاق الفعلي للنشاط السياحي

-دعم تكوين الشباب من الصيد البحري بالموازاة مع تأطير هذه الهمة

-تشجيع الاستثمار في ميادين دعم الصدد البحري ومواصلة دعم رصد القروض لاستحداث الأنشطة لفائدة المتعاملين الاقتصادين.

***دفع التحدي في مجال الموارد المائية:** بالنظر لأهمياتها الاقتصادية والاجتماعية فقد سارعت الحكومة إلى وضع برامج للنهوض بهذا القطاع ترمي في مجملها إلى تحقيق ما يلي :

-حشد الموارد المائية من خلال بناء السدود وتطوير برنامج حفر الآبار.

-مباشرة برنامج وطني لإنجاز أزيد من 33 محطة تصفية للمياه المسترجعة تستعمل في قطاع الري

-إنجاز محطات كبرى لتحلية المياه.

-تسيير الموارد المائية وتوزيعها بشكل عقلاني والرقابة من الكوارث المرتبطة بالمياه وامتصاصها.

***تبني سياسات طموحة لتهيئة الإقليم:** تم تعزيز سياسة البنى التحتية الكبرى والأشغال العمومية قصد تحسين الظروف المعيشة والنشاط الاقتصادي لهذه المناطق، فضلا عن المشروع الضخم الخاص بالطريق السيار شرق-غرب.

***إطلاق برنامج مليون سكن:** تم برمجة بناء مليون سكن من أجل تلبية الطلب على السكن، وقد تم اعتماد عدة صيغ لتجسيد هذا البرنامج.

ب/ تحديات التنمية المستدامة في الجزائر:

قد تم تحقيق العديد من الأعمال المهمة في إطار مجهودات التنمية المستدامة أعطت نتائج جديرة بالاعتبار في العديد من الميادين، منها على الخصوص محاربة الفقر، التحكم في النمو الديموغرافي، الارتقاء بالوقاية الصحية وتحسين المناطق الحضرية والإدماج في عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالبيئة، ومن خلال النتائج التي حققتها الجزائر ومن أجل معالجة النقائص التي تم حصرتها في مجال التنمية المستدامة يمكن تقديم بعض الاقتراحات التي يمكن أن تقلص التأخر الاقتصادي والاجتماعي المتراكم طوال السنوات الماضية والتي تمثلت في الآتي:

- مسايرة مؤشرات التنمية المستدامة في مجال استغلال الطاقات المتجددة وعدم المساس بنصيب الأجيال القادمة من الثروات.

-محاربة كل أشكال التلوث البيئي التي من شأنها تهديد الثروة البيئية وتكثيف سياسات الوعي البيئي، وإدخال البعد البيئي في الخطط والسياسات وكذلك الثقافة الإدارية للمؤسسات الاقتصادية؛ -الاهتمام بالبحث والتطوير واعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأساس لتبني التنمية المستدامة؛ -نشر ثقافة التنمية المستدامة لدى الجماعات المحلية ولدى المجتمع المدني.

–تنويع الاقتصاد الجزائري وبناء اقتصاد لا يعتمد على الربح البترولي، وتطبيق المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئة التي تسمح بتحسن أداء مؤسسات الاقتصاد الجزائري.

–الاعتماد على أدوات الاقتصاد البيئي كبدل عن أدوات الاقتصاد الرأسمالي وإدخال ذلك في البرامج التعليمية.

– مواصلة محاربة الفقر وتحسين فرص كسب الرزق في الأرياف عن طريق برامج التنمية الريفية، وفي المناطق الحضرية عن طريق الفرص الاستثمارية والبرامج الاجتماعية.

-تحديد طرق إدارة الموارد الطبيعية والتركيز على حقوق المجتمعات في الوصول العادل إلى الموارد الطبيعية

-مواصلة تكييف الإدارة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو الإصلاح المالي والمصرفي.

-تحديث وعصرنة الجهاز المصرفي والاهتمام بتطوير السوق المالية.

-ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وهذا بالاعتماد على القطاع الفلاحي والقطاع السياحي التي تمتلك فيهما الجزائر قدرات تنافسية هائلة.

خاتمة:

وفي الأخير يمكن القول أن البرامج التنموية المعتمدة في الجزائر قد سمحت بتحقيق نمو اقتصادي ساهم إلى حد كبير في تحسين الوضعية الاجتماعية للبلاد رغم النقائص المسجلة، كما أن آفاق البرنامج الخماسي 2015-2019 يركز بصفة كبيرة على القطاع الفلاحي والسياحي في تحقيق النمو الاقتصادي، كما يصبو هذا البرنامج إلى بناء اقتصاد وطني لا يعتمد على قطاع المحروقات.

المراجع:

-أحمد فرغمي حسن، **البيئة والتنمية المستدامة**، جامعة القاهرة، القاهر ة.

- كوفي أنان، **التنمية البشرية المستدامة**، تقرير أعمال المنظمة السنوية، لأمم المتحدة، نيويورك.

-ريد ديب، سليمان مهنا، **التخطيط من أجل التنمية المستدامة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، الجمهورية العربية السورية، المجلد الخامس والعشرون، العدد الأول 2009

- حسونة عبد الغني، **الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه في قانون الأعمال، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012

-عثمان محمد غنيم، ماجد أبو زنط، **التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء، عمان، الأردن، 2007.

-العايب عبد الرحمن، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في ظل تحديات التنمية المستدامة**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر.

3. : لرقظ الحسين ، **محاضرات في مقياس قضايا دولية ووطنية معاصرة** .

محمد عبد القادر، "مفهوم التنمية الاقتصادية"، الأهرام، القاهرة، 2019،ص. 21.